مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: الواحد والسبعون

السنة: السابعة والأربعون

الموصـــــــل

١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الواحد والسبعون — السنة: السابعة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ لغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ لغة عربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار.
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
المنظومة الدُّرِيّة بمدح سيِّد البريَّة ليوسف بن عبد الله العمريّ (ت بعد ١٢٤٠ هـ) تحقيق ودراسة أ.د. أحمد حسين محمد الساداني	١ - ٣٤
العلاقات الاسنادية وأثرها في التشكيل الاستعاري النص القرآني أنموذجاً أ.د. محمد ذنون يونس فتحي	٣٥ - ٥٦
الظواهر اللهجية النحوية في الحديث الشريف دراسة في كتاب : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) أ.م.د . أحمد صالح يونس محمد	٥٧ - ٧٨
رؤية المستشرق الأسباني أنغيل بلَنثيا في التراث المورسيكي أ.م.د. فارس عزيز حمودي	٧٩ - ١٠٨
-العلاج والاستقرار- في كتاب سيبويه م.د. مجاهد عبدالمنعم أحمد سامي	١٠٩ - ١٣٠
تجليات العنوان في متن القصيدة (البيت) أنموذجا للشاعرة بشرى البستاني م.د.إخلاص محمود عبدالله	١٣١ - ١٤٦
الشكوى في شعر سبط ابن التعاويذي (ت ٥٨٣هـ) م.د. فارس ياسين محمد الحمداني	١٤٧ -١٨٠
مُقدمةُ القصيدةِ عند راجح بن إسماعيل الحلّي م.د. مقداد خليل الخاتوني	١٨١ -٢١٢
المؤلفات الموضوعة على صحيح البخاري في المشرق مؤلفوها ومضامينها في القرن الخامس الهجري أ.م.د.محمد عبد الله احمد المولى	٢١٣ - ٢٣٨
الصراع بين الإمارتين القراخانية والسامانية للسيطرة على بلاد ماوراء النهر (٣١٥-٣٩٥هـ/٩٢٧-١٠٠٤م) أ.م.د.حسين إبراهيم محمد	٢٣٩ -٢٧٠
العلاقات العراقية – اليمنية (١٩٨٠ – ١٩٩٠) أ.م.د. قيس فاضل محمد النعيمي	٢٧١ - ٢٩٦
مرويات عفان بن مسلم عن السيرة النبوية في كتاب الطبقات الكبير لابن سعد أ.م.د. محمد علي صالح	٢٩٧ - ٣٢٦
فقهاء دولة الناصر صلاح الدين الأيوبي أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزيدي	٣٢٧ - ٣٥٤
فكرة المهدوية وتوظيفاتها السياسية عند أبن تومرت أ.م.د. عائدة محمد عبيد	٣٥٥ -٣٨٨

عبد الرحمن عزام وقضية التحرر الليبي ١٩١١_١٩٥١ م.د.صفوان ناظم داؤد	٣٨٩- ٤١٦
الموصل من خلال كتاب تحفة الألباب ونخبة الإعجاب لأبي حامد الغرناطي م.د.مها سعيد حميد	٤١٧- ٤٣٢
حركة منصور بن نصير الطنبذي وتداعيتاتها في المغرب سنة ٢٠٩هـ / ٨٢٤ م م.د. أحلام صالح وهب	٤٣٣ – ٤٤٢
الغزو التجاري للأحياء السكنية دراسة ميدانية في مدينة الموصل أ.م.نادية صباح محمود	٤٤٣ – ٤٦٤
ثقافة الفساد الاداري في العراق أ.م.د. رباح مجيد محمد الهيتي	٤٦٥ - ٥٨٤
ثقافة الانترنت من منظور اجتماعي دراسة اجتماعية تحليلية م.م. ايناس محمود عبد الله	٥٨٥ - ٦١٠
الجدوى الاقتصادية للمكتبات العامة في العراق دراسة مسحية أم.سمير مدحت سعيد	٦١١ - ٦٤٢

الجدوى الاقتصادية للمكتبات العامة في العراق: دراسة مسحية

أ.م. سمير مدحت سعيد*

تأريخ التقديم: ٢٠١٤/١٠/٢ تأريخ القبول: ٢٠١٤/١١/٧

المقدمـــــة:

اعترافاً بالدور الحيوي و الفعال للمكتبات كأنظمة وأدوات للإعلام والتكوين والتثقيف، من أجل تشكيل أنماط السلوك الفردي للشخصية الواعية المتعلمة، والمثقفة من ناحية؛ و من ناحية أخرى، حتى يعكس هذا الاهتمام مدى الرؤية الحقيقية، والواقعية للمؤسسات الثقافية وما في صفها، باعتبارها أنظمة اجتماعية تسهم في المساعدة على إيجاد المدربين، والممتهنين العلميين والفنيين والمثقفين القادرين على تحقيق التقدم وتجسيده.

كما أن علاقة خدمات المكتبات وفضاءاتها بالجمهور لا تزال من القضايا التي تحوز اهتمامات باحثي علوم المكتبات والمعلومات، إلى جانب باحثي العلوم الاقتصادية، والمهتمين بموضوعات الاستفادة منها والاستغلال الأمثل لروافدها الفكرية والعلمية والإبداعية والثقافية وفضاءاتها، خصوصاً القائمين على رسم السياسات الوطنية للمعلومات وتجسيد خططها، في شكل شبكات وأنظمة معلومات وغيرها. ونظراً للدور الريادي الذي بدأت ملامحه تتضح وترتسم في حياة المجتمع المعرفي المنشود، ومن ثم كانت المكتبات محلياً في حاجة ماسة للدراسة، والتحليل والوقوف على مدى إسهامها كنظم وأدوات في أداء العملية التنموية وإنجازها، حتى تتفاعل الشرائح الاجتماعية المختلفة إيجابياً مع متطلبات التنمية الحديثة، وتحليل الوسائل الكفيلة لخدمة الفرد، وتلبية احتياجات المجتمع، مع المحافظة على القيم والتراث الثقافي الحضاري لمجتمعاتنا.

ويقف في الجانب الآخر من يفكر إن المكتبات ليس نوع من أنواع الترف المدني بحيث تنفق الاموال في ذلك، وانما هو مشروع فكري وثقافي وعلمي يسعي من ينشئه الى استغلال المال المخصص افضل استغلال، في خدمة اهداف المكتبة. وقد تزامن هذا

* كلية الهندسة/ جامعة تكريت.

البحث في ظل ظروف الازمات المالية المتتالية، والتي اصبحت تضرب بالدول المتقدمة او لا مما اثر على برامجها التنموية ضمن خطط للحد من الانفاق او التقشف، ومن المحتمل ان يشمل المكتبات العامة، والتي تمول من الميزانية العامة لتلك الدول. ويأتي هذا البحث في التعريف عن اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات في توجيه المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات بالأسس العلمية عند التخطيط لإنشاء مكتبة ما، بحيث يؤدي ذلك الى انفاق المال المخصص لمشروع المكتبة بشكل علمي وفني واقتصادي يقدم اداء متميزا للمكتبة. وقدم هذا البحث اتجاها آخر لدراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات من خلال التعرف الى الاسس العلمية لتقييم مشروع المكتبة، بحيث يتم الاطمئنان فيما اذا كانت الاموال التي انفقت لهذه المكتبات قد حققت اهدافها المنشودة في خدمة مجتمع المستفيدين.

ويقدم البحث في جزئه العملي دراسة مسحية لعينة من المكتبات العامة في العراق لإجراء التقييم العام لأداء هذه المكتبات، وفيما اذا كانت الاموال المخصصة لها قد انفقت واستثمرت في خدمة المجتمع العراقي. ثم قدم الباحث عدد من المقترحات لإعادة بناء المكتبات العامة في العراق في ضوء نتائج البحث الذي توصل إليه.

الإطار العام للبحث

التعريف بالبحث:

البحث دراسة نظرية لدراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات من حيث اهميتها واسس اعدادها وخطوات انجازها، ومن ثم تلحقها دراسة لواقع المكتبات العامة في العراق وعلاقة تدهور خدماتها بدراسات الجدوى الاقتصادية وكيفية معالجتها.

مشكلة البحث:

يرى الباحث من خلال دراسته ان المكتبات العامة في العراق تعاني من مشكلات فنية وادارية وخدمية ومالية ادت الى شل حركتها ونموها، وانعكاس ذلك على الخدمات التي تقدمها للمستفيدين. ويحلل اسباب ذلك الى عدم اتباع المؤسسات المشرفة على هذه المكتبات الاسس العلمية الصحيحة في انشاؤها وتقييمها وتطويرها، ومن اهم تلك الاسباب هو دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات، وقد ادى ذلك الى هدر في المال العام والوقت

والجهد من غير ان تحقق تلك المكتبات، ولو الحد الادنى من الاهداف التي وجدت من اجلها.

فرضية البحث:

يفترض الباحث ان من ما ينفق من مال على ادارة المكتبات العامة في العراق لا يتناسب ونوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين وبالتالي تراجع الطلب على تلك الخدمات مما يستدعي الامر مراجعة علمية دقيقة لانفاق ذلك المال بالشكل الصحيح وبما يؤدي الى تحسين نوعية الخدمات، ويتم ذلك من خلال اعتماد الاسس العلمية والفنية الواردة في دراسات الجدوى الاقتصادية.

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في ارشاد وتوجيه المتخصصين والمسؤولين عن ادارة المكتبات في كيفية اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لـ:

أ. المكتبات المراد انشاؤها حديثا.

ب. المكتبات التي انشئت وتدعو الحاجة الى تقييمها.

ج. المكتبات التي يفكر مدراؤها تطوير خدماتها ورفع مستوى ادائها او توسيعها.

هدف البحث:

تهدف الدراسة التعرف على:

١. مفهوم واسس وطرق اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات.

٢. التعرف على واقع المكتبات العامة في العراق.

ومن خلال الهدفين سنصل الى:

٣. الجدوى الاقتصادية للمكتبات العامة في العراق، وما اذا كان من الممكن الاستمرار في انشطتها، والتأثيرات الاقتصادية المتوقع حدوثها.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: حدد الباحث لدراسته المسحية المكتبات العامة في العراق, وتحديدا المكتبات العامة في محافظات بغداد والبصرة وصلاح الدين كعينة مختارة.

٢. الحدود الزمنية: والمقصود بها الفترة الزمنية للدراسة والتي اجريت في مطلع ٢٠١٠.
٣. الحدود الموضوعية: لقد تناول الباحث في دراسته النظرية الجدوى الاقتصادية للمكتبات بانواعها (العامة، الجامعية، المتخصصة، والمدرسية) ولم يتطرق الى المكتبات الوطنية باعتبارها مكتبات تنشأ كحالة مرتبطة بتكوين الدولة. اما الدراسة المسحية فقد انحصرت على المكتبات العامة فقط، وذلك ان بيئتها اكثر تنوعا وشمولا بحيث يمكن من خلالها ايضاح جوانب الجدوى الاقتصادية للمكتبات.
٤. الحدود البشرية: من خلال هذا البحث حاولنا ان نحدد الآراء بواقع المكتبات العامة بفئتين لهما من المعرفة بواقعها وتصوراتهما عن كيفية تطوير المكتبات, وهما:

الاولى: مدراء المكتبات العامة عينة الدراسة من خلال استمارات الاستبيان الموزعة عليهم.

الثانية: عدد من المسؤولين في المحافظات ووزارة التخطيط من خلال المقابلات الشفهية معهم.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة للمكتبات العامة الواقعة ضمن الحدود الادارية لمحافظات بغداد (١٦ مكتبة) والبصرة (٨ مكتبات) وصلاح الدين (٨ مكتبات) ليصبح العدد (٣٢) مكتبة عامة وتشكل نسبة (٢٢ %)من مجموع مكتبات البلد البالغ عددها (١٤٦) مكتبة عامة.

منهج البحث:

استخدم منهج البحث المسحي الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتحليل منظم للوضع القائم وتفسيره واستقرائه، والوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتحليلها، وذلك من أجل الاستفادة منها في المستقبل. ولاجل ذلك اعتمدنا اربع ادوات لتحقيق هذا المنهج:

الاولى: الإطار النظري للبحث وتكوينه من خلال قراءة النتاج الفكري عن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية ذات الطابع الانتاجي او الاستهلاكي مع انشاء مقاربة تصورية عن دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات وفضاءاتها ومعاييرها ووظائفها وخدماتها، فضلاً عن القراءة في الجوانب التطبيقية الغربية في مجال المكتبات،

وانعكاساتها إيجاباً على تنمية ملكات المستخدمين والمستفيدين الثقافية والذهنية والتقنية والفنية وغيرها...إلخ.

الثانية: معرفة واقع المكتبات العامة في المحافظات عينة الدراسة من حيث الموارد والنظم والخدمات، وذلك عن طريق دراسة هذه المكتبات وفقاً للأدبيات المتوفرة حول الموضوع، إلى جانب ما يَردُ من بيانات استمارات الاستبيان.

الثالثة: المقابلات الشخصية مع المسؤولين في ادارة الحكم في المحافظات عينة الدراسة ووجهات نظرهم حول اهمية واداء المكتبات العامة.

الرابعة: الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث الى عدد من المكتبات عينة الدراسة والملاحظات التي سجلها اثناء تلك الزيارات حول اداؤها.

الدراسات السابقة

في الوقت الذي تفتقر فيه المكتبة العربية الى دراسات الجدوى الاقتصادية المتخصصة بالمكتبات، فان النتاج الفكري الغربي يزخر بالكثير من الدراسات في هذا المجال، بل ان بعض الدراسات اكثر تخصصا في حقل المكتبات نفسه. ومن اهم الدراسات واكثرها تكاملا لعناصر دراسات الجدوى، هي:

١. دراسة مكتبة مقاطعة ميفورد العامة Meaford Public Libraryفي ولاية اونتاريو الكندية والتي شملت على دراسة الجدوى لاختيار وانشاء مكان اخر للمكتبة، بعد ان وجدت المكتبة ومن خلال نفس الدراسة ان المكان الحالي لم يعد يستوعب مجموعتها المكتبية وعدد المستفيدين من خدماتها. (١)

٢. دراسة مكتبة مقاطعة مالهور العامة Malheur County Library في ولاية اوريجون الامريكية والتي قدمت شرحا مفصلا عن واقع سكان المقاطعة وحاجتهم الى زيادة الانفاق على المكتبة العامة من خلال الإحصائيات والمقارنات التفصيلية مع ميزانيات المقاطعات المجاورة(٢). ولمكتبة وايلاند العامة Wayland Public Library في ولاية ماستشوست الامريكية ايضا دراسة بنفس الاسلوب والغاية في المحاولة لإقناع مجلس المقاطعة في زيادة الانفاق على المكتبة. (٣)

(1)www.osl.state.or.us/home/libdev/LSTA/05grants/05wascocntyeval.doc.

(2)www.waylandlibrary.org/about_us/feasibility_study.htm

(3)www.iccu.sbn.it/upload/documenti/Esdf_Summary.pdf

٣. ومن الدراسات المتخصصة في هذا المجال، تلك التي اعدتها مؤسسة (UNISYS) الامريكية والمتخصصة بأنظمة المعلومات لدراسة امكانية انشاء مكتبة رقمية في البرازيل، وقد احتوت على تفصيلات فنية ومالية لإمكانية انشاء مكتبة رقمية متكاملة[١]. وأيضاً دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مكتبة افتراضية لمعهد التعليم العالي في نيجيريا والتي اعدتها منظمة اليونسكو. [٢]

٤. ومن الدراسات المتخصصة جدا في مجال المكتبات تلك التي اعدتها مكتبات سان دياغو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية لدراسة جدوى تطوير الانارة الداخلية للمكتبات بشكل فعال واقتصادي. وقد استعانت لتحقيق ذلك بإحدى مؤسسات الطاقة لتقديم افضل الحلول لتحسين الانارة في المكتبة مع تقليل كلفة الانفاق والتشغيل والصيانة. [٣]

٥. ومن الدراسات المتخصصة في اختيار موقع لبناية المكتبة تلك التي اعدتها مكتبة هنتسفيل العامة Huntsville Public Library في ولاية الاباما الامريكية والتي احتوت على معلومات تفصيلية لاختيار افضل مكان لإنشاء المكتبة وقد استعانت بصور الاقمار الصناعية بمحرك البحث Google لدراسة المكان المناسب مع بيانات احصائية للكثافة السكانية حول المكتبة وطرق الوصول اليها وتقديرات الوصول بالمسافة والوقت. [٤]

ومن المهم الاشارة الى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمكتبات العامة، والتي ناقشت واقعها كدراسة حالة وليس كمنهج لدراسة الجدوى الاقتصادية، وخصوصا تلك المقدمة الى الندوة العلمية السادسة حول المكتبات العامة في العراق والتي اعدتها الامانة العامة للمكتبة المركزية في جامعة بغداد عام ٢٠٠٢، ومنها:

١. المكتبة العامة المركزية في محافظة نينوى: دراسة تقويمية/ عمار عبداللطيف زين العابدين و سعد احمد اسماعيل.

٢. المكتبة المركزية في محافظة البصرة/ علي عبد الصمد خضير.

---

(1)portal.unesco.org/en/files/39276/...Final.pdf/FS4VL_Final.pdf

(2)energycenter.org/.../LightingBestPractices.pdf

(3)www.town.huntsville.on.ca/.../feasibility_study_2007.pdf

(٤) امين السيد احمد لطفي. دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية. الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص١٥.

٣. نحو مراكز عامة للمعلومات في العراق/ محمد عبود الزبيدي.
٤. المكتبات العامة: دراسة تقويمية/ محمود صالح اسماعيل.

تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات:

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية Feasibility Study بصورة عامة بانها ((اسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ العملي، وذلك في ضوء قدرة المشروع او الفكرة الاستثمارية على تحقيق اهداف معينة للمستثمر)) [١] وفي تعريف اخر ورد بانها ((دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة، والتي قد تكون اما بشكل دراسة اولية تفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل الى اختيار بديل او فرصة استثمارية من بين عدة بدائل او فرص استثمارية مقترحة)) [٢] ولابد ان تتصف تلك الدراسات بالموضوعية والشمولية, فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجري للتأكد من ان مخرجات المشروع (منافع ايرادات) اكبر من مدخلاته (التكاليف) او على الاقل مساوية لها. [٣]

وقد توفرت تعريفات عديدة ومحددة لدراسات للجدوى الاقتصادية للمكتبات لا تختلف عن التعريفات العامة لدراسات الجدوى، بقدر الفرق بين المشاريع الاستثمارية الاقتصادية ذات المردود الربحي وبين مشاريع انشاء المكتبات ذات المردود الخدمي المجاني. ومع ان الفرق بين فلسفة ادارة المشاريع الانتاجية ومسعى اهدافها المتمثلة في تحقيق اكبر قدر ممكن من الاموال الربحية من خلال انشطة المؤسسة، فان المكتبة لا تختلف من حيث المبدأ، باعتبارها مشروعا استثماريا لأموال جهة حكومية كانت ام خاصة بهدف تحقيق هدف او اهداف محددة, الا ان نتائج تحقيق هذه الاهداف بدلا من ان تتراكم كأموال نقدية مثل الشركات الانتاجية فإنها تتحول الى خدمات ثقافية وعلمية وانسانية تسعى الى بناء العقل البشري وتغذيته بمختلف مصادر المعرفة. ويمكن صياغة

(١) احمد رمضان نعمة الله. مقدمة في دراسات الجدوى ومعايير الاستثمار. الاسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(٢) سعيد عبد العزيز عثمان. دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦، ص٣٩.

(٣) محمد صادق الصادق، من مناهج البحث العلمي ك دراسة الحالة. القاهرة: دار الكتب الجامعية, ٢٠٠١، ص١٥.

تعريف مبسط للجدوى الاقتصادية للمكتبات Library Feasibility Study بانها الدراسات التفصيلية الى تعدها المؤسسة الام لتقدير احتمالات نجاح انشاء مكتبة محددة النوع والحجم لخدمة فئة معينة من المستفيدين. وتشمل تلك الدراسات الجوانب التفصيلية لمشروع انشاء المكتبة من حيث طبيعة المجموعة المكتبية واختيار الموقع وتحديد الفئات المتوقع استفادتها من الخدمات التي ستقدمها المكتبة عند انشاؤها.

العلاقة بين مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية والمفاهيم الاخرى:

يتشابك مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية مع مفاهيم اخرى ذات علاقة بشكل مباشر او غير مباشر بجزء او كامل أي دراسة جدوى ومنها تلك المتخصصة بالمكتبات, ومن هذه المفاهيم:

١. دراسة الحالة Case Study وهي وسيلة اجرائية تحليلية تقويمية لمجموع المشاكل التي تواجه المكتبة في جزء او كل من اعمالها ضمن فترة زمنية محددة, وتضع الحلول المناسبة لتجاوز تلك المشاكل. [١] الا ان ما يفرقها عن دراسة الجدوى هو انها تأتي في وضع تكون المكتبة فيه في حالة عمل, بينما دراسات الجدوى تسبق انشاء المكتبة.

٢. الكلفة Cost وهي مجموع النفقات التي تدفعها المكتبة لتقديم خدمة او عدد من الخدمات للمستفيدين ومقارنة ذلك بالأهداف التي ستحققها المكتبة من تلك الخدمات. [٢] وتعتبر الكلفة جزء من دراسات الجدوى التي تضع بعض المقاربات التصورية لكلفة انشاء المكتبة الا انها تختلف في درجة التفصيل حول كل موضوع, فدراسات الجدوى لا تتطرق الى الكلفة التفصيلية بقدر الحاجة الى الاطمئنان من ان ما سينفق من مال سيحقق الحد الادنى من الاهداف التي تسعى المكتبة لتحقيقها.

٣. التقييم Evaluation يمكن تعريف التقييم بأنه الحكم على نموذج مأخوذ من سياق أكبر لمحتوى ومهارات عملية, يسمح لمن يقوم بتقييمه بأن يستخلص منه مدى فهم وإتقان العامل للسياق الأكبر الذي يتم تقييمه, و قد يكون هذا النموذج سلوكاً, منتجاً,

(١) عبدالستار الجميلي. محاسبة التكاليف. البصرة، جامعة البصرة, ١٩٨٤، ص٧.

(٢) شارلز ماكلوير. الإحصاءات والقياسات ومعايير الجودة لتقييم الخدمات المرجعية الرقمية بالمكتبات: إرشادات وإجراءات/ أر. ديفيد لانكس, ميليسا جروس, بيفرلي شولتكو ديفلين, ترجمة أمجد عبدالهادي الجوهري. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية, ٢٠١٠، ص١١٧.

معرفةً, أو أداءً[١]. ويمكن اعتبار التقييم جزء من دراسات الجدوى التقييمية والتي تأتي في مرحلة ما بعد انشاء المكتبة بسنوات لإعادة دراسة مشروع المكتبة فيما اذا كانت قد انجزت الاهداف المرسومة لها ودرجة اقترابها منها.

٤. القياسات Measurement وهي الوسائل والاساليب والبرامج التي يمكن استخدامها لقياس اداء معين ومقارنة ذلك بمعايير او قياسات اخرى معتمدة لبيان مدى انسجام هذا الاداء مع متطلبات مؤسسة ما[٢]. ويراد فيه بالمكتبة قياس الخدمات المقدمة للمستفيدين من خلال عدد من القياسات الكمية والنوعية, وهي تتشابه مع دراسات الجدوى من حيث الدراسات التقييمية اللاحقة التي تجرى على المكتبة.

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات: [٣][٤]

١. تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات من اهم الادوات التي يستعين بها متخذ القرار الاداري Decision Maker للمساعدة في الوصول الى افضل تخصيص ممكن من الموارد المالية التي تتصف بالندرة خصوصا في البلدان النامية, مما يتطلب تحديد اولويات المكتبات من حيث نوعها وحجمها ذات الفائدة للبلد او المؤسسة.

٢. توضح دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات الفوائد المتوقعة Expected Benefits من الخدمات المقدمة للمستفيدين مقارنة بالتكاليف المتوقعة Expected Costs. فلا يمكن الموافقة على انشاء مكتبة لن توضح دراستها حجم الخدمات المتوقعة لمستفيديها, وبمعنى اخر لا يمكن انشاء المكتبة لمجتمع افتراضي لا نتوقع حصوله خلال مدة محددة من الزمن, كما هو الحال عند انشاء الجامعات. فان ادارة الجامعة تقوم بإنشاء المكتبة الجامعية كجزء افتراضي من خدمات الجامعة عند افتتاحها.

---

(١) بيتر بروفي. قياس أداء المكتبة: المبادئ والأساليب/ ترجمة سليمان بن صالح العقلا. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية, ٢٠١٠. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية, ٢٠٠٨، ص٢٣.

(٢) عبد المنعم عوض الله. مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية. القاهرة: دار الثقافة العربية، ٢٠٠٠، ص٤٥.

(٣) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم. دراسة الجدوى وتقييم المشروعات. عمان: دار الحامد، ٢٠٠٤.

(٤) عبد الرحمن توفيق (مشرف) دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات. ط٤.- القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠٠٦، ص٢٩.

٣. يتوقف قرار مؤسسات التمويل Financing Institution المحلية او الاقليمية او الدولية على جودة دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات من حيث شمولها لكل جوانب المكتبة المقرر انشاؤها بحيث يقنع ذلك تلك المؤسسات من ان الاموال التي ستخصص لإنشاء تلك المكتبة ستعطي مردودا خدميا لمجتمع معين.
٤. تعرض دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات منظومة متكاملة من البيانات الفنية والبيئية والمالية للمشروع وتحليلها بصورة تساعد متخذ القرار الاداري على اتخاذ القرار المناسب.
٥. توضح دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات الطريقة المثلى لإدارتها وتقديم افضل الخدمات للمستفيدين من خلال الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة فيها.
٦. توضح دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات الاستفادة المتوقعة من انشاؤها في ظل فرص مدروسة تحدد بشكل كبير درجة المخاطرة فيها.
٧. تتيح دراسة الجدوى التفكير في طرق وبدائل مختلفة في ظل الامكانات المالية والمادية والادارية المتوفرة، بعيدا عن السياسات الشخصية.
٨. تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الاعداد والتنفيذ والمتابعة، كما تساعد ايضا في اعداد برامج توفير الكتب والمواد المكتبية والاجهزة والاثاث والمبنى والكادر الاداري والتدريب وتخطيط الخدمات.
٩. تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات متخذ القرار الاداري بحجم الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الانشاء وتوقيت المراحل بحيث لا تسبب العجز او الارباك في الموازنة المالية للمؤسسة الام.
١٠. تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المكتبة المراد انشاؤها على تحمل نتائج اية متغيرات او تقلبات في الافتراضات التمويلية او الادارية او التكنولوجية وكذلك المتغيرات السياسية او القانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المكتبة.

اهداف دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات:

تهدف دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات الى ترشيد القرار الاداري Decision Rationalization لمشروع الانشاء بوجوب قيامه على دعائم الصلاحية الفنية والاقتصادية السليمة، وبمعنى اخر تهتم هذه الدراسات بمدى جدوى انشاء المشروع

المقترح قبل تنفيذه بطريقة عملية. فالقرار الاداري الرشيد لابد ان تسبقه دراسات توضح وجود طلب كاف من الحاجة الى خدمات مكتبية في مكان او مؤسسة ما يتم الاستفادة منه وامكانية تنمية هذه الخدمات وايضا توافر الكادر الفني والاداري والبنية الاساسية اللازمة، بالإضافة الى توافر مصادر التمويل بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب. (١)

انواع دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات:

اصدرت وزارة التخطيط في العراق التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ والتي صنفت بموجبها انواع دراسات الجدوى الاقتصادية الى: (٢)

- ☒ المشاريع ذات المردود الاقتصادي القابل للقياس الكمي, وهي المشاريع الصناعية والاستخراجية والتحويلية والتي من الممكن قياس مدخلاتها من المادة الخام وما يقابل ذلك من مواد مصنعة او مستخرجة يمكن فيها قياس كلفتها الانتاجية ومردودها المالي.
- ☒ المشاريع ذات المردود غير القابل للقياس الكمي, وهي المشاريع التي تقام لاغراض الخدمة العامة من غير التخطيط لمردود مادي متوقع من حيث فكرة وطبيعة المشروع ومنها المكتبات العامة.

ويمكن اعتماد ثلاث تقسيمات محتملة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات، وهي:

أولاً: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مكتبة جديدة: وهي الدراسة التي يتم فيها تقييم مدى حاجة المؤسسة الام سواء كانت الادارة المحلية للمدينة او الجامعة او المدرسة او المؤسسات بمختلف انواعها لانشاء مكتبة محددة النوع والحجم لتقديم الخدمة الى فئة معينة من المستفيدين وتقدير حجم الطلب المستقبلي وبيان المخاطرة مع تحديد الكلفة التقريبية للإنشاء والتشغيل. ويجب في هذا النوع من الدراسات القيام بمرحلتين من دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي:

---

(١) وزارة التخطيط (العراق) تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ (المعدلة): اسس دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتقييم اللاحق لمشاريع التنمية. وزارة التخطيط, ١٩٩٠، ص١٠.

(٢) عبد الرحمن توفيق (مشرف) دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة والتوسعات. ط٢، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠٠٤، ص٣٤.

أ. دراسة الجدوى المبدئية Initial Feasibility: ويتم فيها وبشكل مختصر التقرير من حيث المبدأ امكانية انشاء المكتبة من دونها في ضوء معلومات وبيانات اساسية تتعلق بنوع وحجم المكتبة المراد انشاؤها، مقارنة بحجم الاعتماد المالي المخطط توفيره وحجم الطلب المتوقع على خدمات المكتبة وعندها ستقرر الدراسة، اما:

☒ الموافقة على انشاء المكتبة.

☒ تأجيل الفكرة على وقت اخر ريثما يتوفر تخصيص مالي افضل او طلب اكبر على الخدمات.

☒ رفض فكرة الانشاء تماما.

ب. دراسة الجدى التفصيلية Detailed Feasibility: اذا ما اتجهت دراسة الجدوى المبدئية نحو الموافقة على فكرة الانشاء، فانه من الواجب القيام بإعداد دراسة الجدوى التفصيلية، والتي تشمل على تخطيط موسع لكافة جوانب المكتبة الفنية والمالية والادارية والخدمية، بحيث تساعد متخذ القرار الاداري على برمجة خطوات التنفيذ، وبما يضمن سرعة الانشاء والتشغيل وتقديم الخدمة في وقت قياسي مع الحفاظ على الاموال المخصصة من الهدر.

ثانياً: دراسة الجدوى التقييمية Evaluation Study: ويتم في هذا النوع من الدراسات تحديد الاهداف التي انجزتها المكتبة منذ انشاؤها ومدى اقترابها من ذلك واسباب العجز في تحقيقها. وتلجأ الدراسة الى مراجعة النفقات الشاملة للمكتبة للسنوات السابقة ومدى الاستفادة منها من خلال احصائيات الخدمات التي قدمتها للمستفيدين. كما تلجأ الدراسة الى مراجعة موجودات المكتبة من المواد المكتبية ومطابقتها مع السجلات الرسمية لبيان التوازن الموضوعي بين مجموعتها واستجابتها لرغبات المستفيدين. وتتجه الدراسة ايضا الى استبيان واستطلاع أراء المستفيدين من خدمات المكتبة لتحديد مستوى رضائهم عنها سواء كان ذلك داخل المكتبة او خارجها.

وفي كل الاحوال فان هدف الدراسة التقييمية هو لمعرفة فيما اذا كانت الاموال التي انفقت لإنشاء المكتبة وتشغيلها قد استثمرت بشكل فعال في خدمة مجتمع المكتبة. فليس بالضرورة ان يكون الخلل في اداء المكتبة، وانما رغبات وحاجات مجتمعها قد لا يتجه نحو الاستفادة منها. وهنا يقع على ادارة المكتبة ايضا مسؤولية تحديد العقبات التي تواجها مع مجتمعها ووضع الخطط الكفيلة بجذبهم اليها من خلال برامج العلاقات العامة Public Relations.

وعند انجاز الدراسة سيجد فريق التقييم نفسه امام احد النتائج التالية:

أ. المكتبة مرضية في ادائها مع اقبال واسع من مستفيديها.

ب. المكتبة مرضية في ادائها مع اقبال ضعيف من مستفيديها.

ج. المكتبة غير مرضية في خدماتها مع اقبال ضعيف من مستفيديها.

وامام ذلك ستتجه الدراسة للتوصية باحد القرارات التالية:

أ. توفير الدعم اللازم للمكتبة لاعادة او رفع مستوى خدماتها من خلال خطة تضعها الدراسة لتحقيق ذلك.

ب. اعادة النظر في الدراسة بعد فترة من الزمن للتحقق من صحة ما توصلت اليه. اذ قد تكون الدراسة قد جرت في ظروف بيئية او امنية او سياسية مؤقتة يستلزم الامر فيها اعادة التقييم عند زوال تلك الظروف.

ج. التوصية بدمج المكتبة مع مكتبة اخرى لتقليل النفقات.

واسوأ الخيارات:

د. غلق المكتبة وتصفية موجوداتها.

ثالثاً: الدراسة التطويريةDevelopment Study : وفيها تكون المكتبة في وضع مستقر ومقبول الا ان الحاجة تدعو الى تطوير احد جوانبها الخدمية او الادارية او الفنية بشكل يتناسب مع نجاحها او التطور حاصل في المحيط الخارجي لها بحيث يستوجب الامر ان تكون جزء من ذلك التطور.

عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات:

تعتمد عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع على طبيعة عمل ذلك المشروع من حيث مدخلاته وطريقة معالجتها وبالتالي نوعية مخرجاته من السلع او الخدمات، ونرى ان المكتبة لها من العناصر بحيث تختلف بعض الشيء عن باقي المشاريع الصناعية او الانتاجية يكون اولها طبيعة المدخلات التي تتكون من الكتب والمواد المكتبية وصولا الى مخرجاتها من الخدمات المجانية لمجتمع مستفيديها. ونجد ان دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات يجب ان تتكون من العناصر التالية والتي ليس بالضرورة ان تكون بنفس الترتيب الا انه يفضل ان تجري بتوقيتات متزامنة كلما امكن ذلك وذلك للترابط الحاصل بين بيانات عنصر واخر.

١- الدراسة البيئية Environmental Study:

تهدف الدراسة البيئية الى التعرف على مجتمع المكتبة المفترض تقديم الخدمة له من حيث الوجود والحاجة الدافعة لإنشاء المكتبة له، اذ ان الهدف من انشاء المكتبة هو لخدمة فئة معينة يجد فيها اصحاب المؤسسة الام بما يتوفر لديهم من معطيات بالحاجة الى انشاء المكتبة. ولذلك تتجه الدراسة البيئية الى التحقق من وجود طلب حقيقي وحاجة فعلية للاستفادة من خدمات المكتبة. ولا يمكن للدراسة البيئية ان تتوقف على رغبة اصحاب المؤسسة الام في ذلك، بل ان هناك بعض الظروف ما يجعل بعض الانواع من المكتبات متواجدة مع اللبنة الاولى لإنشاء المؤسسة الام، مثل انشاء المكتبات الجامعية التي يكون انشاؤها واجبا على الجامعة بغض النظر عن رغبة المؤسسة من عدمها. الا ان الدراسة البيئية تساعد بما يتوفر لديها من احصائيات من تحديد حجم المكتبة والزيادة السنوية المتوقعة في اعداد المستفيدين وعلاقة ذلك بحجم المبنى والمجموعة المكتبية، وكما اشرنا فان لبعض البيانات الواردة في أي عنصر من عناصر الدراسة قد يحتاج اليها في دراسة عنصر اخر من نفس الدراسة.

وعلى اية حال فان الدراسة البيئية ستكون بحاجة الى معلومات احصائية تساعد على فهم طبيعة مجتمع المكتبة المراد انشاؤها، الا انها تختلف تبعا لنوع المكتبة. فالمكتبة المدرسية تحتاج الى بيانات بسيطة يمكن الحصول عليها من ادارة المدرسة لتحديد حجم المكتبة المدرسية ومجموعتها من الكتب والمواد المكتبية الاخرى. الا ان الامر يزداد تعقيدا مع المكتبات العامة التي تحتاج الى بيانات احصائية عديدة وقد تكون صعبة في بعض الاحيان اذا كانت الادارة المحلية للمدينة تفتقر الى نظام احصائي دقيق. ومن هذه البيانات: (١)

- اعداد السكان حسب الفئات العمرية لتحديد نوعية الخدمة المقدمة (اطفال – يافعين – كبار)
- اعداد السكان من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل (المعوقين، المكفوفين، ضعاف السمع والبصر) وفي العراق نجد وبسبب ويلات الحروب التي عاشها البلد فان اعداد

(١) موقع التجمع الوطني العشائري المستقل:
http://www.intg-iq.com/index.php?part=preview&depa=8&id=243

المعاقين يصل الى مليون شخص هم بحاجة ماسة للخروج من الاثار النفسية التي لحقت بهم جراء فقدان احد اعضاء جسدهم. (١)

- المتوسط التقريبي لنزلاء المؤسسات الصحية والاصلاحية مثل المستشفيات والسجون لتحديد فيما اذا كانت الحاجة تستدعى توصيل خدمات المكتبات الى هذه الفئات. وبالتأكيد فان نزلاء المؤسسات الاصلاحية في العراق مرتفع نسبيا بسبب الظروف الامنية التي يعيشها والحاجة الى تظافر جهود المكتبة في العمل على اصلاحهم واعادتهم الى المجتمع كأشخاص صالحين.
- الطبيعة الحضرية للمدينة من حيث العمران والحياة المدنية الحديثة وقربها من مركز المدن.
- اعداد السكان حسب الوظائف والمهن التي يمارسونها لبيان الرأي في طبيعة المجموعة المكتبية المخطط لها وبما يرفع مستوى الاداء المهني لوظائفهم.
- نسبة السكان الاصليين الى السكان الاخرين من الوافدين والمهجرين, وايضا فان الحالة الامنية للعراق قد ادت الى نزوح الآلاف من السكان المحليين من مناطق سكناهم الى مناطق اخرى اكثر امنا. والحاجة الى هذه البيانات لمساعدة هؤلاء السكان الى تقليل الفروق البيئية من خلال تزويدهم بمصادر المعلومات عن بيئتهم الاصلية.
- الاحصائيات التعليمية من حيث عدد طلبة المدارس والمعاهد والجامعات والتخصصات العلمية فيها, اضافة الى استطلاع الحالة الثقافية العامة للمجتمع من حيث اهتمامها بالأدب والتراث.

٢- الدراسة الفنية Technical Study:

ويتم في هذا العنصر دراسة الجوانب الفنية للمشروع المقترح لإنشاء المكتبة، وهي:

أ. دراسة واختيار موقع المكتبة

ب. دراسة اسس المجموعة المكتبية

ج. تخطيط العمليات الفنية

---

(١) قاسم ناجي حمندي. مدخل نظري وتطبيقي في اسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات من منظور تنموي. ج١: الجوانب التسويقية والفنية والهندسية. عمان: دار المناهج، ٢٠٠٠، ص٥١.

د. تخطيط التطبيقات التقنية

وسنتناول كل دراسة ببعض التفصيل:

أ. اختيار موقع المكتبة: من اصعب الامور التي ستواجه الدراسة هي اختيار موقع للمكتبة التي يتطلب وقوعها في مكان قريب من مجتمع الاستفادة منها. وطبعا فان درجة الصعوبة تختلف من مكتبة الى اخرى وحسب المؤسسة الام. ففي الوقت الذي تكون فيه امكانية تحيد مكان مناسب للمكتبة الجامعية مرتبط بالرقعة الجغرافية المحددة للجامعة والذي يسهل فيه تحيد مكان المكتبة الجامعية منذ اللحظة الاولى لإنشاء الجامعة. الا ان الامر ليس كذلك مع المكتبات العامة التي تحتاج خيارات عدة لتقرير الموقع المطلوب. وبكل الاحوال فان الدراسة ستقرر المتطلبات التالية لتحيد موقع حجم بناية المكتبة:

- ☒ قرب المكتبة من مجتمع مستفيديها من حيث سهولة الوصول اليها من مختلف الجهات.
- ☒ حجم المكتبة المطلوب انشاؤها بالاعتماد على حجم المجموعة المكتبية وحجم الاستفادة من هذه المجموعة، أي ان المكان سيقسم الى ثلاث اقسام: قسم للمجموعة المكتبية وقسم اخر للأنشطة والخدمات وقسم ثالث لإدارة المكتبة.
- ☒ التخطيط العمراني لبناية المكتبة وعلاقة ذلك بالتخصيص المالي المعتمد للمكتبة.
- ☒ ابتعاد المكتبة عن مصادر الضوضاء او ملوثات البيئة, الا انه من الممكن في ضوء التقنيات الحديثة اعتماد وسائل متطورة لحماية المكتبة من ذلك.
- ☒ فحوصات التربة المراد انشاء البناية فيها من حيث نسبة الرطوبة وقوتها لتحمل الانشاء.

سيجد فريق الدراسة في نهاية المطاف امام عدة خيارات, منها: [1]

١. انشاء بناية مستقلة ومصممة خصيصا للمكتبة تراعى فيها كافة الجوانب التخطيطية لأعمال وواجبات المكتبة مع مراعاة التوسع المستقبلي. وسيواجه هذا الخيار بتحديد الموقع المناسب للإنشاء وسيكون امامها اما الحصول على قطعة الارض مجانا من المؤسسة الام او شراؤها من جهة ما وهنا قد تزداد تكاليف الانشاء او قد يكون الموقع المخصص من المؤسسة غير مناسب لعمل المكتبة.

(١) كاظم جاسم العيساوي. دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي، ط٢، عمان: دار المناهج، ٢٠٠٥، ص٣٣.

٢. شراء بناية جاهزة لحساب المكتبة, ويتميز هذا الخيار بسرعة انشاء المكتبة الا ان التكاليف ستكون مرتفعة من حيث اعادة التصميم الداخلي لمكونات البناية بحيث تتناسب مع عمل المكتبة، اذ من المستبعد الحصول على بناية جاهزة تلبي حاجات المكتبة.

٣. ايجار بناية للمكتبة, وهذا الخيار ايضا مكلف ويستنزف ميزانية المكتبة اضافة الى تكاليف اعادة التصميم الداخلي لمكونات البناية.

٤. تخصيص احدى البنايات التابعة للمؤسسة الام كحالة مؤقتة لحين انشاء بناية مستقلة للمكتبة مع تأكيد ذلك في التخصيص المالي المعتمد للمؤسسة.

ب. دراسة اسس المجموعة المكتبية: ويتم فيها تحديد الاسس العامة لمجموعة المكتبة المراد انشاؤها من حيث:

☒ المستوى العلمي (مبتدئ, متوسط, علمي, احترافي)

☒ نوع المواد, هل ستختار المكتبة الكتب فقط ام ستعززها بمواد مكتبية اخرى مثل المواد السمعية والبصرية ووسائل الايضاح والمصادر الرقمية. وبالتاكيد فان المكتبات العامة والمدرسية ستحتوي على مواد سمعية وبصرية ووسائل ايضاح اكثر من المكتبات الجامعية والمتخصصة التي تتجه نحو الكتب والدوريات العلمية والمصادر الرقمية.

☒ حداثة المجموعة, اذ ستزداد الكلفة اذا احتوت المكتبة على مخطوطات او كتب قديمة او نادرة.

☒ لغة المواد المكتبية, فالمعروف ان المواد المكتبية المنشورة باللغات الاجنبية اكثر كلفة من المواد المنشورة باللغة العربية قياسا الى نوعية الطباعة والاخراج الفني والمادة العلمية. فالمكتبة الجامعية والمتخصصة بحاجة الى مواد علمية منشورة باللغة الانكليزية مثلا اكثر من تلك المنشورة باللغة العربية وحسب تخصصات الجامعة العلمية. اما المكتبات العامة والمدرسية فهي بحاجة الى المواد المنشورة باللغة العربية اكثر من الاجنبية.

☒ تحديد نسبة التخصيص المالي لبناء المجموعة المكتبية قياسا الى التخصيص العام, ونسبة التخصيص المالي لتنمية مجموعة المكتبة قياسا الى الميزانية التشغيلية للمكتبة بعد افتتاحها وبشكل تجعل عملية ادامة وتحديث المجموعة المكتبية مستمرة وتلبي حاجات المستفيدين.

☒ على الدراسة ان تقرر ما اذا كانت عملية بناء المجموعة المكتبية ستبدأ بالتزامن مع عملية انشاء بناية المكتبة, ام ان العملية ستكون لاحقة بعد انجاز البناية, وحتما فأن ذلك سيؤثر على فترة انشاء المكتبة.

ج. تخطيط العمليات الفنية: ويتم في هذه الدراسة وضع طرق التنظيم الفني للوصول الى اساس متكامل من الاداء الفعال لحفظ واستخدام المواد المكتبية، وعلى الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية واختيار ما يناسب المكتبة وحاجات المستفيدين:

١. كيف سيتم تنظيم مجموعة المكتبة فنياً؟
٢. ما القواعد الذي ستتبعها المكتبة للفهرسة الوصفية، ولماذا؟
٣. ما القائمة التي ستتبعها المكتبة للفهرسة الموضوعية، ولماذا؟
٤. ما النظام الذي ستتبعه المكتبة لتصنيف المجموعة المكتبية، ولماذا؟
٥. ما هي خيارات الاستفادة من قواعد البيانات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الفهرسة والتصنيف؟
٦. ما هي الامكانات المادية والبشرية المتوفرة لتنظيم المكتبة فنيا وفق الاسس العلمية بعيدا عن الاجتهادات الشخصية؟ اذ ستكون المكتبة بحاجة الى مواد وأجهزة لإنجاز التنظيم الفني مثل (الفهارس، البطاقات، الطابعات، كتب الفهرسة والتصنيف) اضافة الى العدد الكافي من الفنيين للقيام بعمليات الفهرسة والتصنيف وحسب حجم المكتبة.
٧. ما هي الخيارات المتوفرة امام المكتبة في حال عدم توفر الامكانية البشرية لإنجاز العمليات الفنية؟ هل ستتجه نحو الفهرسة التعاونية ام المركزية ام ستتعاقد مع احدى الجهات لإنجاز تلك العمليات؟ وهل سيتوفر الدعم المالي الكافي لذلك؟
٨. ما الدعم الفني المتوقع حصوله من المؤسسات والمنظمات الدولية لدعم جهود المكتبة في التنظيم الفني؟
٩. ما نسبة التخصيص المالي للعمليات الفنية قياسا الى التخصيص العام لمشروع انشاء المكتبة؟ وكم ستكون نسبة التخصيص السنوية قياسا الى ميزانية المكتبة التشغيلية؟
١٠. هل ستتجه المكتبة نحو المنتجات المحلية في تزويد المكتبات بالأجهزة والمواد المتعلقة بإنشاء الفهارس، ام ستفضل المنتجات العالمية مع مراعاة دقة القياسات المطلوبة للفهارس وبطاقات الفهرسة؟

د. تخطيط التطبيقات التقنية: وتناقش الدراسة في هذا الموضوع التطبيقات التقنية التي من الممكن تزويد المكتبة بها لإنجاز اعمال او تقديم الخدمات للمستفيدين، وعادة ما تنحصر في:

١. اجهزة الحاسبات وملحقاتها، من حيث اعدادها ومواصفاتها وطبيعة استخدامها.
٢. الاتصال بالانترنت، والخيارات المتوفرة لدى الدراسة في تحديد نوع الاتصال وسرعته وعدد المنافذ المستخدمة.
٣. اجهزة قراءة وصنع الكتب الرقمية مثل اجهزة المسح الضوئي سواء للاستخدام الفردي او لصنع الكتب بمجلداتها.

وبالتأكيد فان الدراسة ستنظر في التطبيقات التقنية وحسب حالة كل مكتبة من حيث الحجم والامكانية والضرورة الملحة في ذلك، وستكون المكتبات الجامعية اوفر حظا في الحصول على التقنية المناسبة مقارنة مع المكتبات المدرسية.

٣- الدراسة المالية Financial Study:

تعتبر الدراسة المالية عصب دراسات الجدوى الاقتصادية برمتها، فهي تحاول الاستغلال الامثل للموارد المتاحة بحيث تقلل كلفة الانشاء الى الحد الاقصى من غير الضرر بنوعية وكفاءة المشروع(١). وتبدأ الدراسة المالية في التعرف على الاعتماد المالي المخصص للمشروع مقارنة بكلفة المشروع التقريبية، فهي اما تعمل على خفض التكاليف لتكون مقاربة للتخصيص المعتمد او تعمل على زيادة التخصيص بحيث تقارب التكاليف التقريبية. وبصورة عامة فان هناك نوعين من التخصيص المالي المطلوب توفره لمكتبة ناجحة ومستمرة الاداء، هي:(٢)

أ. كلفة الانشاء: وفيها تقدم الدراسة الكلفة التقريبية لإنشاء المكتبة وبشكل متكامل من كافة النواحي.
ب. الكلفة التشغيلية: وفيها تحدد الدراسة الكلفة السنوية المتوقعة لتشغيل المكتبة وتقديم خدماتها على اكمل وجه والتي ستقل حتما عن كلفة الانشاء.

---

(١) مصطفى فاضل حمادي. دراسة جدوى الاستثمار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي. رسالة ماجستير. الموصل: جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص١٩.

(٢) محمد عبد الفتاح العشماوي. دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٧، ص٤٦.

وعموما، فان الكلفة التقريبية لإنشاء المكتبة ستتضمن ما يلي: [١]

أ. كلفة انشاء البناية بما في ذلك كلفة الارض.

ب. كلفة تأثيث المكتبة من ادوات المطالعة والعمل والادارة واجهزة الاضاءة ومستلزمات الراحة مثل اجهزة التبريد والتكييف والستائر اضافة الى رفوف حفظ الكتب.

ج. كلفة تزويد المكتبة بالكتب والمواد المكتبية وحسب الخطة التي وضعتها الدراسة.

د. كلفة التنظيم الفني لمجموعة المكتبة وحسب اعداد الفقرة السابقة مع توفير المستلزمات لاستيعاب الاعداد المضافة سنويا وحسب تقدير الدراسة.

هـ. كلفة تقديم الخدمات للمستفيدين، مثل تهيئة مستلزمات نظام الاعارة واجهزة الاستنساخ للاستخدام الفردي واجهزة الحاسبات.

و. كلفة تجهيز المكتبة بالأجهزة والمعدات المطلوبة للقيام بإدارتها.

ز. كلفة توفير الكادر الوظيفي لإدارة وتشغيل المكتبة وحسب حجم المكتبة.

٤ – الدراسة التنظيمية:

تتجه الدراسة لاحقا نحو تقرير الوضع الاداري لمشروع المكتبة من حيث:

أ. موقع المكتبة ضمن الهيكل الاداري للمؤسسة الام, وعادة ما تكون المكتبات العامة مثلا مرتبطة بالإدارة المحلية للمدينة, وتكون المكتبة الجامعية ضمن مسؤوليات ادارة الجامعة.

ب. التشريع القانوني لمشروع الانشاء من حيث صلاحية رئيس المؤسسة الام بإنشاء المكتبة وتمويلها وتكليف من يشرف على ادارتها.

ج. الدعم المعنوي من الجهات الادارية العليا في مركز الحكم بإنشاء المكتبة.

د. دعم المنظمات والهيئات المحلية والدولية لفكرة الانشاء.

وتحتاج الدراسة الى الاطمئنان من اصحاب القرار الاداري في المؤسسة الام الى ان مشروع المكتبة يحظى باهتمام حقيقي من قبل كافة المسؤولين في الادارة المحلية للمدينة ويشمل هذا الاطمئنان اهمية توفير الدرجات الوظيفية التي تحتاجها المكتبة لتشغيلها وبالتحديد الوظائف الفنية التي تتطلب مؤهلات معينة لغرض النهوض بمستوى اداء المكتبة عند تشغيلها.

---

(١) الاتحاد الدولي للمكتبات (افلا) مرفق المكتبة العامة: مبادئ الايفلا/ اليونسكو التوجيهية لتنميته. باريس: الاتحاد الدولي للمكتبات, ٢٠٠١، ص٢٧–٢٨.

٥- الدراسة التسويقية او الخدمية Service Study:

وتبحث هذه الدراسة تخطيط الخدمات التي ستقدمها المكتبة للمستفيدين وتوقعات الطلب عليها. وسيكون الهدف الاساس لهذه الخطط الاستغلال الكامل لكل موارد المكتبة المادية والبشرية في خدمة المستفيدين من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات تختلف حسب نوع وحجم المكتبة. واجمالا فان المكتبة تسعى من الناحية العملية الى تقديم الخدمات التالية: (١)

- ☒ استعارة الكتب وغيرها من الوسائط.
- ☒ توفير الكتب وغيرها من المواد لاستعمالها داخل المكتبة.
- ☒ خدمات المعلومات عبر الطباعة والوسائط الالكترونية.
- ☒ تقديم الخدمات الاستشارية للقراء بما في ذلك ما يتعلق بحجز المواد المطلوبة
- ☒ خدمات المعلومات التي تستهدف المجتمع المحلي.
- ☒ تثقيف المنتفعين بما في ذلك دعم برامج محو الامية.
- ☒ اعداد البرامج واحياء المناسبات.

الجدوى الاقتصادية للمكتبات العامة في العراق

تعتبر المكتبات العامة من أنظمة وأدوات الاعلام والتكوين والتثقيف، من أجل تشكيل أنماط السلوك الفردي للشخصية الواعية المتعلمة والمثقفة من ناحية؛ و من ناحية أخرى، حتى يعكس هذا الاهتمام مدى الرؤية الحقيقية، والواقعية للمؤسسات الثقافية وما في صفها، باعتبارها أنظمة اجتماعية تسهم في المساعدة على إيجاد المدربين، والممتهنين العلميين، والفنيين، والمثقفين القادرين على تحقيق التقدم وتجسيده.

كما أن علاقة خدمات المكتبات العامة وفضاءاتها بالمجتمع لا تزال من القضايا التي تحوز اهتمامات باحثي علوم المكتبات والمعلومات، والمهتمين بموضوعات الاستفادة منها والاستغلال الأمثل لروافدها الفكرية، والعلمية، والإبداعية، والثقافية، وفضاءاتها، خصوصاً القائمين على رسم السياسات الوطنية للمعلومات، وتجسيد خططها، في شكل شبكات وأنظمة معلومات وغيرها. ونظراً للدور الريادي الذي بدأت ملامحه تتضح وترتسم في حياة المجتمع المعرفي المنشود, ومن ثمة كانت المكتبات العامة في العراق في حاجة

(١) سمير مدحت سعيد. المكتبات العامة في العراق: دراسة مسحية لواقعها ومقترحات لتطويرها. رسالة ماجستير، بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٩١.

ماسة للدراسة، والتحليل والوقوف على مدى إسهامها كنظم، وأدوات في أداء العملية التنموية وإنجازها، حتى تتفاعل الشرائح الاجتماعية المختلفة إيجابياً مع متطلبات التنمية الحديثة، وتحليل الوسائل الكفيلة لخدمة الفرد، وتلبية احتياجات المجتمع، مع المحافظة على القيم والتراث الثقافي الحضاري لمجتمعاتنا.

مراحل تطور المكتبات العامة في العراق:

مرت المكتبات العامة في العراق بأربع مراحل في مسيرتها الثقافية, الاولى منها كانت مميزة ومتميزة بالأداء الفعال والتطور في استحداث المكتبات العامة وتقديم الخدمات, والثلاث الاخرى كانت مخيبة للآمال ولا تنسجم وطموحات المجتمع العراقي الذي عرف بحبه للعلم والثقافة, الا ان الظروف السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية التي احاطت بالبلد كانت دافعا رئيسيا لذلك.

١. مرحلة الازدهار ١٩٢٤ – ١٩٨٠:

حدث في هذه الفترة انشاء اول مكتبة عامة سنة ١٩٢٤واستمرار الازدهار الثقافي والادبي رغم التقلبات السياسية التي كانت يعيشها العراق آنذاك الا انها كانت منعشة بالنسبة للمكتبات العامة, فقد انشئت خلال هذه الفترة (١٤٤) مكتبة عامة من خلال انظمة سياسية متعاقبة مختلفة فكرا ومنهجا، انشأت الحكومة العراقية فيها ابان الحكم الملكي (٢٧) مكتبة عامة, ثم تلتها فترة حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم التي انشئ فيها (٣٧) مكتبة عامة, اعقبتها فترة حكم عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن عارف والتي انشئ فيها (١٩) مكتبة عامة, ومن ثم فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي والتي انشئ فيها (٦٣) مكتبة عامة. ويرى الباحث ان الأنظمة الانقلابية التي حدثت آنذاك كانت تستوجب عند استلامها للسلطة ان تقدم الدعم العلمي والثقافي للشعب كمحاولة لكسب تأييده باعتبارها كثورة جماهيرية وليس كحركة انقلابية. الا ان هذا الدعم سرعان ما يبدأ بالتراجع عند تقوية قيادات الانقلاب لمواقع تعزيز الحكم والسلطة لديها. ورغم كثرة المكتبات التي انشئت الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم يكن هناك من تطابق ما بين المعايير الدولية والحالة التي كانت تعيشها تلك المكتبات وقد اوضحها الباحث في دراسته المقدمة للحصول على شهادة الماجستير بشيء من التفصيل. [١]

(١) موقع صحيفة الصباح.

٢. مرحلة الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨:

وهي بداية المرحلة التي دخلت فيها المكتبات العامة حالة من التوقف التام في التطور والانشاء, اذ انشئت خلال هذه الفترة (٧) مكتبات. وبسبب الحرب الدائرة بين العراق وايران فقد تم تقنين الانفاق العام لدعم المجهود الحربي آنذاك وبشكل اثر على ادائها. واتجه تفكير قادة الدولة بعيدا عن الخدمات الثقافية العامة مركزاً على كل ما يصب في مصلحة تحقيق الانجازات العسكرية في الحرب. وقد استخدمت بعض المكتبات العامة كمقرات حزبية وعسكرية وتنظيمية, وتأثرت بعضها بالعمليات العسكرية خصوصا تلك الواقعة في المدن الحدودية مع ايران او من خلال تعرضها للقصف العشوائي الذي كان يطال المدن العراقية مثل بغداد والبصرة والعمارة وبعقوبة وما رافق ذلك من نزوح للسكان باتجاه المدن الامنة. ولقد عاش المجتمع العراقي خلال هذه الفترة من المآسي والاحزان ما جعله يصرف النظر عن الاهتمام بخدمات المكتبات العامة.

٣. مرحلة العقوبات الاقتصادية على العراق ١٩٩٠– ٢٠٠٣:

قام العراق في ١٩٩٠/٨/٢ بغزو دولة الكويت واحتلالها وضمها الى العراق باعتبارها جزء من الاراضي العراقي، اصدر فيها مجلس الامن الدولي عدد من القرارات منها فرض العقوبات الاقتصادية علي العراق وايقاف تصدير واستيراد اغلب المواد الاستهلاكية والانتاجية. وحيث ان البلد قد خرج للتو من معركة مع ايران استنزفته ماديا وبشريا فقد وجد نفسه في معركة اخرى مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لتحرير دولة الكويت, وسرعان ما استعادت القوات الدولية دولة الكويت بعد معركة خاسرة للعراق دمرت البني التحتية للبلد بشكل شبه تام ومنها المكتبات العامة التي اما ان دمرت بالعمليات العسكرية بعد استخدمت كمقرات عسكرية او من خلال عمليات السلب والنهب التي طالت كافة مرافق الدولة العامة وخصوصا مدن جنوب العراق. ثم اعقب ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية مما دفع الحكومة العراقية الى تقنين الانفاق العام وبشكل حاد اثر على كافة الحياة والمرافق العامة للدولة ومنها المكتبات العامة، والتي لم تكن بحاجة الى تقنين اصلا في ضوء تأثيرات الحرب العراقية الايرانية عليها, واستمرار تسخيرها لخدمة قيادات الحكم في العراق من خلال الغاء عدد من المكتبات بصورة نهائية وتحويلها الى مقرات حزبية.

---

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=110424

٤. مرحلة حرب العراق ٢٠٠٣– ٢٠١٠:

قامت الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣ بمهاجمة العراق لتغيير نظام الحكم بمشاركة عدد من الدول المتحالف معها, ونتيجة ذلك فقد دمرت البني التحتية للعراق والتي كانت اصلا تعاني من اثار العقوبات الاقتصادية وشمل ذلك تعرض المكتبات العامة للضرر المادي بأحداث شبيه بتلك التي حدثت في حرب الخليج الاولى لتحرير الكويت. وعند انتهاء الحرب فقد سارعت المنظمات الدولية لمساعدة العراق في النهوض باقتصاده وحياته الثقافية والادبية من جديد ومنها المكتبات العامة التي حظيت باهتمام خاص الا انها واجهت مشكلتين رئيسيتين ذكرتها (بربارا آرول) مساعدة سفير الولايات المتحدة الامريكية في العراق بانها: [١]

- عدم اهتمام الحكومة العراقية وادارة الحكم في المحافظات العراقية بموضوع المكتبات العامة ولم نجد اذانا صاغية لتفهم وجهات نظرنا حول اهميتها في اعادة بناء الفرد العراقي.
- الفساد الاداري والمالي المستشري في مختلف دوائر الدولة قد اعاق اعادة اعمار المكتبات العامة.

نتائج الدراسة المسحية:

بعد استلام استمارات الاستبيان وتفريغ البيانات في الحقول المخصصة لها وجمعها وتحليلها توصل الباحث الى النتائج التالية مع الاشارة الى ان الباحث لم يتطرق في اسئلته في استمارات الاستبيان الى الاسئلة المتعلقة بتقييم الوضع العام للمكتبات العامة بقدر تركيزه بالتعرف على الكلفة التشغيلية للمكتبات العامة ومقارنتها بعدد المستفيدين للوصول الى الهدف الذي اشار اليه الباحث في منهجه من دراسة الجدوى الاقتصادية للمكتبات, والنتائج, هي:

١. اظهرت نتائج الدراسة ان متوسط مجموع رواتب موظفي المكتبات العامة يبلغ تقريبا (٤,٢٠٠,٠٠٠) دينار شهريا, أي (١،٦١٢،٨٠٠،٠٠٠) دينار للسنة الواحدة

(١) برنامج الامم المتحدة للبيئة. حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي/ ترجمة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, ١٩٩٠ (سلسلة عالم المعرفة,١٥٠)، ص٦٥.

للمكتبات عينة الدراسة والبالغ عددها (٣٢) مكتبة٠ ويمثل هذا المجموع الحد الادنى التقريبي لكلفة تشغيل المكتبات العامة في العراق خلال سنة واحدة, مع استبعاد اجور العاملين بصفة مؤقتة (موظفي العقود الشهرية) واجور الماء والكهرباء والصيانة التي تصرف مركزيا عن طريق الإدارات المحلية للمحافظة. علما بان مجموعهم وحسب بيانات الاستبيان بلغ (٢٥٦) موظف وبمعدل (٨) موظفين لكل مكتبة.

٢. بلغ متوسط عدد المستفيدين من خدمات المكتبات العامة عينة الدراسة بـ (٢) مستفيد فقط يوميا, اي (٤٠) مستفيدا شهريا مع احتساب يومي الجمعة والسبت عطلتين رسميتين من كل شهر, وبحساب اخر فان عدد المستفيدين سنويا من المكتبات عينة الدراسة يكون (١٥٣٦٠) مستفيداً. وهذا يمثل الحد الاعلى المتوقع مع عدم احتساب ايام الاعياد والمناسبات الدينية وحالات الظروف الامنية التي تستوجب ايقاف العمل في العديد من مؤسسات الدولة ومنها المكتبات العامة.

ومن خلال هذه البيانات يمكن التوصل الى ان كلفة خدمة المستفيد الواحد تساوي (١٠٥،٠٠٠) مائة وخمسة الاف دينار عراقي, أي ما يعادل (٩٠) دولار امريكي, وهذه كلفة لم تشهدها افضل مكتبة في العالم على الاطلاق. والسبب يعود الى ارتفاع تكاليف تشغيل المكتبة مقابل انعدام او قلة الاستفادة من خدماتها, وهو ما يسمى بهدر المال العام نتيجة عدم استغلاله بالشكل الصحيح. ولا بد من الفصل بين تكاليف التشغيل وميزانية المكتبة, فالمكتبة وبالحالة النموذجية تسعى للحصول على اكبر مبلغ من الميزانية المخصصة لها, الا انها تخصص الحد الادنى منها لكلفة التشغيل وتحويل المتبقي لبناء المجموعة المكتبية وتطوير الخدمات التي تقدمها. ولذلك نجد ان المكتبات الغربية توظف اقل عدد ممكن من الموظفين امام مجهود يومي شاق لخدمة اكبر عدد ممكن من المستفيدين في محاولة لتقليل تكاليف التشغيل. ولنا ان نقارن ذلك مع مكتبة فيها ثمانية موظفين وتقدم خدمة يومية الى اثنين من المستفيدين فقط وبمواصفات لا ترقى الى الحد الادنى مقارنة بتلك التي تقدمها المكتبات الغربية.

٣. بلغ عدد الكتب المضافة خلال العام ٢٠٠٩ الى المكتبات عينة الدراسة بـ(٥٣١٢) كتاب, وبمعدل (١٦٦) كتاب لكل مكتبة. والمفارقة في هذه الاعداد هو الزيادة في الكلفة التشغيلية للموظفين فقط واهمال تنمية المجموعة المكتبية للمكتبات بحيث اصبحت نسبة تنمية المجموعة تساوي ٥% من الكلفة التشغيلية, وتوصي المعايير

الدولية بان لا تقل تخصيصات تنمية المجموعة المكتبية وتطوير الخدمات عن ٥٠ % من الميزانية المخصصة للمكتبة, واذا ما حققنا ذلك فسيوفر لنا مبالغ كبيرة تسهم بشكل كبير بتطوير ليس المجموعة المكتبية فحسب وانما مختلف خدمات المكتبة.

٤. اوضح جميع مدراء المكتبات العامة عينة الدراسة ان مكتباتهم لا تتسع للمجموعة المكتبية التي تمتلكها المكتبة, مع عدم توفر ابسط الشروط البيئية في الحفاظ على هذه المجموعة وكذلك الشروط الصحية لتقديم الخدمات للمستفيدين, فضلا عن متطلبات الراحة لأغراض المطالعة على اقل تقدير.

٥. يشكو مدراء المكتبات من عدم توفر تقنيات المعلومات وخدمات الانترنت, وبضعف المجموعة المكتبية فقد اصبح من غير المرغوب فيه من قبل المستفيدين زيارة المكتبات العامة.

٦. اوضح المدراء ان مكتباتهم لم يسبق ان تم تقييمها من قبل بحيث يؤدي ذلك الى تطويرها, وقد ادى ذلك الى تراكم الاخطاء واستمرار تردي اوضاعها بحيث بعث ذلك بإشارات الى المسؤولين في المحافظة من ان اوضاع هذه المكتبات بأفضل حال, وهذا ما اظهره اغلب المسؤولين الذين قابلهم الباحث من انهم لم يسبق وان اطلعوا على دراسات تقييمية تبين تردي اوضاع المكتبات وبالتالي العمل على تطويرها. ويمكن ان يضيف الباحث بانهم (أي المسؤولين) غير مدركين أساساً لأهمية ودور المكتبات العامة في بناء المجتمع الديمقراطي والمثقف والواعي.

٧. واشار عدد من المسؤولين من الذين قابلهم الباحث في المحافظات عينة الدراسة الى ان الفجوة ما بين واقع المكتبات العامة في الوقت الحاضر والنموذج المعياري لها كبير بحيث يتطلب تخصيصات كبيرة تؤثر على مشاريع اخرى لها من الاهمية اكثر من المكتبات العامة. والباحث لا يتفق مع جوهر تفكيرهم من حيث اهمية المكتبات العامة قياسا الى بقية المشاريع الا انه يتفق معهم في حال قلة التخصيصات والتي لم يتسنى للباحث الاطلاع عليها, واشار عدد من المسؤولين الى ان الادارات العليا في مركز الحكم هي الاخرى لم تكن مهتمة بمشاريع تطوير المكتبات العامة.

٨. غياب سياسة او ستراتيجية وطنية لتطوير ودعم ادارة المكتبات العامة بحيث تنسجم مع اهداف العراق الجديد والتي من المؤسف ان الدستور الحالي للبلد لم يشير الى دور المكتبات بالرغم من اشارته الى بعض الانشطة الاخرى ومنها الرياضة والفنون.

٩. اتضح للباحث من خلال نتائج الاستبيان والمقابلات ان لا وجود لمفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية للمكتبات في فكر عينة الدراسة او المقابلة, وهذا يعكس الحاجة الى اعتماد الاسس العلمية لبناء المكتبات العامة وتطويرها بعيدا عن الارتجالية في اتخاذ القرارات.

وبما ان نشاط المكتبة يعتمد على الفئة التي تقوم بخدمته, فلابد من التطرق الى واقع الفئة المستفيدة من خدمات المكتبات العامة في العراق وهو المجتمع المدني العراقي بمختلف الوانه واطيافه واديانه. وقبل التطرق الى ذلك علينا فهم الفلسفة التي تعتمد عليها المكتبة العامة في رسالتها. فالمكتبة العامة مؤسسة غير ربحية Nonprofit تنشئها الدولة لأهداف بناء المواطن المدني فكريا وثقافيا ضمن منظومة تربوية وتعليمية متكاملة. والدولة اذ تستند في بنائها هذا على فلسفة التكامل الاجتماعي وصولا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد والذي يعتبر المنفذ الاساس للاستقرار السياسي. وبمعنى اخر فان النظام السياسية في أي بلد يسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للشعب للحفاظ على ذلك النظام, ولا يتحقق ذلك الاستقرار الا من خلال منظومة متكاملة من البرامج والخطط التعليمية والثقافية والعلمية والصناعية تكون المكتبات العامة جزءا رئيسيا فيها. ولذلك نجد ان المكتبات العامة في الدول المتقدمة تشهد اقبالا واسعا من المجتمع الذي تقوم بخدمته, وبإمكان القارئ التعرف على ذلك من خلال مقاطع الفيديو المنزلة على موقع اليوتيوب Youtube ليكتشف حجم الاهتمام الذي قدمته الحكومات المحلية لهذه المكتبات وما يقابل ذلك من استجابة فعالة من مجتمع الخدمة في التردد على المكتبة والاستفادة من الخدمات المقدمة.

وفي حالة مكتباتنا العامة فإننا دائما نتطرق الى حالة التردي التي اصابها ولم نتطرق الى واقع حال مجتمع الخدمة فيما اذا كان يتقبل مثل هذا النوع من الانشطة (أي المكتبات العامة) والاعداد التي حصل عليها الباحث من نتائج الاستبيان اظهرت ان معدل عدد المستفيدين لكل مكتبة من المكتبات عينة الدراسة بلغ (٤٠) مستفيد شهريا, وهذا يشير الى غياب فئات وشرائح عديدة من المجتمع, ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. الاطفال
٢. ربات البيوت
٣. المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة

٤. الموظفين
٥. الطلبة والتلاميذ
٦. الشباب

وحقيقة الامر ان غياب هذه الفئات عن التردد على المكتبات العامة لا تتعلق فقط بحالة هذه المكتبات وانما بالظروف والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع العراقي والتي نوجزها بـ:

١. الظروف الامنية التي تحيط بالمجتمع سواء ما يتعلق منها بأعمال العنف المسلح او عمليات الخطف, والتي دفعت بالعائلة العراقية الى تقليل تحركاتها اليومية واتخاذ الحيطة والحذر في ذلك, مما جعل مسألة التردد على المكتبات العامة امراً مستبعداً الى حد ما.
٢. الظروف الاقتصادية للمواطن العراقي وتزايد نسبة البطالة لدى فئة الشباب وسعيهم للحصول على فرص للعمل وهجرتهم الى خارج البلد ادت أيضاً الى الابتعاد عن المكتبات العامة.
٣. نزوح الكثير من العوائل العراقية من مناطق سكناهم الاصلية نحو المناطق الامنة داخل وخارج البلد خوفا من العمليات المسلحة او الصراعات الطائفية والتي ادت بالتأكيد الى الابتعاد عن المكتبات العامة, خصوصا للعوائل التي يتدنى مستوى معيشتها اليومية.
٤. العادات والتقاليد التي تحكم تحركات وتصرفات الافراد وخصوصا النساء منها. فالمجتمع العراقي معروف بحفاظه على القيم والعادات والتقاليد العربية والاسلامية والتي تحد من تحركات المرأة بمفردها خارج المنزل.

ان حالة الابتعاد عن المكتبات العامة في العراق لا تشير الى ان المجتمع العراقي غير محب للثقافة او الاطلاع, وانما الظروف التي تحيط بالمجتمع ادت الى ذلك. ويعتبر ذلك من وجهة نظر علماء الاجتماع حالة طبيعية في صراع الفرد من اجل تحقيق الغايات والحاجات التي يحتاجها حسب تقديره لمصالحه الشخصية, وبعيدا كل البعد عن برامج وخطط الحكومة التي تسعى الى غايات تتعلق ببرامجها السياسية. فالإنسان يسعى الى ترتيب حاجاته اليومية حسب قناعته وبما يساعده على البقاء في الحياة اطول مدة

ممكنة و ويسعى لتحقيق ذلك بمختلف الطرق. [١] وتأتي الحاجة الى المكتبات العامة ضمن الاهتمامات الاخيرة تقريبا وان كانت الدراسات الاجتماعية لم تشير اليها تحديدا الا انه يمكن التعرف عليها ضمن الاهتمامات الثقافية للإنسان. وفي ظروف المجتمع العراقي فان الحاجة الى تجاوزها يحتاج الى فترة ليست بالقليلة لإشباع الحاجات الاساسية ومن بعدها الانتقال الى حاجة المكتبة.

يقودنا ما تقدم الى التساؤل: اذا كانت العامة في العراق لا تصلح لتقديم الخدمات وفق الحد الادنى من المعايير, واذا كانت ظروف مجتمع الخدمة في الوقت الحاضر او المستقبل القريب لا تتجه نحو الرغبة في الاستفادة من تلك المكتبات, فما هي الحاجة الى استمرار الانفاق عليها بمليارات الدنانير من دون تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها تلك المكتبات. ومعنى ذلك وجود حالة من الهدر الكبير في الاموال العامة. ولا يعني رأينا هذا التفكير بإلغاء فكرة المكتبات العامة على الاطلاق, لان ذلك يعني انهيار جزء من المنظومة الثقافية والتعليمية للبلد, وانما الحاجة الى اعادة بناء Rebuilding تلك المكتبات بشكل يمكن من خلالها الاطمئنان من ان الاموال العامة التي خصصت لها قد انفقت في تحقيق غايات تثقيفية وتعليمية للمجتمع العراقي.

وللتفكير في ذلك نحتاج الى اولا الى قرار سياسي نابع من الحاجة الماسة الى منظومة متكاملة من المكتبات العامة تعمل جنبا الى جنب مع المنظومة التربوية والثقافية للبلد. وسيكون من خطوات هذا القرار:

اولاً: اعادة البناء (الجذري) للمكتبات العامة وليس الشروع في خطط تطويرية, لان واقع حالها بعيد جدا عن التطوير. ويشمل ذلك اعتماد الاسس العلمية في البناء والاداء والتقييم وبما ينسجم مع المعايير الدولية المعتمدة, واشراكها ضمن خطط المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة.

ثانياً: ان يترادف البناء مع خطة وطنية لتشجيع الارتياد على المكتبات العامة بحيث تعطي ثمارها عند اكتمال اعادة البناء. الا انه من الصعب الى حد ما تغيير العادات والتقاليد التي دأب المجتمع العراقي عليها, ولذلك علينا التوجه الى الاطفال كجيل جديد يتم تنميتة على حب القراءة وارتياد المكتبات العامة وبما ينمي فيه شخصية جديدة قادرة على تجاوز العادات القديمة.

---

(١) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. بيانات احصائية غير منشورة حول اعداد المكتبات العامة في العراق، ٢٠٠٦.

ولتعزيز دراسات الجدوى في المكتبات, يقترح الباحث ما يلي:

١. توفير الدعم السياسي والمعنوي والمادي بأهمية المكتبات العامة ودورها الحيوي في بناء البلد وتعزيز مصادر تعلمه وثقافته كأساس للعمل الديمقراطي والتنموي والاجتماعي والتعليمي.
٢. دعم الدوائر والاقسام وفرق العمل المسؤولة عن اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمكتبات بحيث تتمكن من اعداد دراسات الجدوى المطلوبة بمستوى أكفأ ومتخصص سواء بمفردها او بالتعاون مع بعض الجهات الفنية والخارجية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الذاتية في هذا المجال وتطويرها تدريجيا بحيث تصبح ذات استقلالية في العمل وفي تهيئة المكتبات واعداد الدراسات لها وابداء الرأي الفني والاقتصادي فيها دون التأثر بالدوائر المسؤولة عن التنفيذ المرتبطة بها او الجهات المستفيدة منها وبحيث تصبح مستقبلاً بيوت خبرة فنية متخصصة ضمن قطاعات البلد يمكنها من تقديم الخدمات الاستشارية.
٣. مراجعة وتقييم الاداء الفعلي لكافة المكتبات العامة في البلد لقياس مدى مطابقة الاهداف المرسومة لكل مكتبة مع الواقع الفعلي وتأثير ذلك على المخصصات المالية لكل مكتبة، على ان يؤدي ذلك الى اعادة بناء تلك المكتبات وفق الاسس المعيارية العالمية.
٤. انشاء هيئة وطنية لإدارة المكتبات العامة تعمل على وضع الخطط والدراسات والاشراف على ادارتها وبما يحقق الرسالة المهنية للمكتبات العامة في المجتمع.

اعداد المكتبات العامة التي تم انشاؤها في العراق (٢٩)

السنة	عدد المكتبات التي أنشئت	مجموع المكتبات
١٩٢٤	١	١
١٩٣٠	٢	٣
١٩٣٦	١	٤
١٩٣٧	١	٥
١٩٣٨	١	٦
١٩٤٣	٢	٨
١٩٤٤	٤	١٢
١٩٤٥	١	١٣
١٩٤٧	١	١٤
١٩٤٨	١	١٥
١٩٥٥	٢	١٧
١٩٥٦	٣	٢٠
١٩٥٧	٧	٢٧

السنة	عدد المكتبات التي أنشئت	مجموع المكتبات
١٩٥٩	١٤	٤١
١٩٦٠	١٢	٥٣
١٩٦١	٣	٥٦
١٩٦٢	٨	٦٤
١٩٦٣	٥	٦٩
١٩٦٤	٦	٧٥
١٩٦٥	٤	٧٩
١٩٦٦	٢	٨١
١٩٦٧	٢	٨٣
١٩٦٨	٢	٨٥
١٩٦٩	٣	٨٨
١٩٧٠	٦	٩٤
١٩٧١	٤	٩٨
١٩٧٢	٦	١٠٤
١٩٧٣	٢	١٠٦
١٩٧٤	٥	١١١
١٩٧٥	٧	١١٨
١٩٧٦	٧	١٢٥
١٩٧٧	٥	١٣٠
١٩٧٨	٦	١٣٦
١٩٧٩	٥	١٤١
١٩٨٠	٣	١٤٤
١٩٨١	١	١٤٥
١٩٨٣	١	١٤٦

توزيع المكتبات العامة حسب المحافظات(٢٩)

المحافظة	مكتبات مركز المحافظة	مكتبة مركز القضاء	مكتبات مركز الناحية	مكتبات القرى
اربيل	١	٣	-	١
انبار	١	٤	١	-
بابل	١	٤	٦	-
البصرة	٢	٦	-	-
بغداد	١٦	-	-	-
دهوك	١	٣	-	-
ديالى	٢	٦	٨	-

المحافظة	مكتبات مركز المحافظة	مكتبة مركز القضاء	مكتبات مركز الناحية	مكتبات القرى
ذي قار	١	٤	٨	-
السليمانية	١	٤	-	-
صلاح الدين	١	٧	-	-
القادسية	١	٣	١	-
كربلاء	١	٢	١	-
كركوك	١	٢	-	١
المثنى	١	٢	-	١
ميسان	٣	٣	٢	-
النجف	١	٢	٥	-
نينوى	١	٧	٦	-
واسط	١	٣	٣	-
المجموع	**٣٧**	**٦٥**	**٤١**	**٣**

The Feasibility of Public Libraries in Iraq: Survey Study

Asst. Prof. Sameer Midhat Saeed(*)

Abstract

Research The theoretical and practical study of the importance of economic feasibility studies of libraries and their role in maintaining and rationalizing the investment of public or private money in the establishment and management of libraries, thus finding a balance between payments of that money, with what can be expected of the services provided to beneficiaries makes what was spent in the right place of non-waste Or waste, while maintaining the level of performance. This study comes as an Arab input to introduce the economic feasibility of the libraries and experiences of Western countries in this field, with special reference to public libraries in Iraq.

(*) College of Engineering/ University of Tikrit.